بعد أن أقره مجلس النواب مؤخرا

مشروع تعديل القانون الخاص بسن تقاعد المرأة بين [مع] و[ضد]

أقر مجلس النواب مؤخراً مشروع تعديل القانون رقم (25) لسنة 1991م بشأن التأمينات والمعاشات على أن يكون التقاعد إلزامن في حالة بلوغ المؤمن عليه سن (60) عاماً للرجل والمرأة واختيارياً للمرأة عند سن (55) عاماً وإكمال المشمولين بأحكام هذا القانون مدة خدمة فعلية قدرها (35) سنة كاملة.

كما أقر المجلس مشروعاً لتعديل القانون رقم (26) لسنة 1991م بشأن التأمينات الاجتماعية بين فيه أن يعدل تعريف (سن التقاعد) ليكون التقاعد هو السن الذي يحال على إثره المؤمن عليه أو عليها إلى التقاعد ويكون إلزامن متى بلغ المؤمن عليه أو عليها سن الستين عاماً واختيارياً إذا بلغت المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين عاماً.

ولمعرفة آراء عدد من الشخصيات النسائية بشأن ذلك .. كانت لنا هذه اللقاءات :

أجرت اللقاءات / دفاع صالح ناجي

تعديل القوانين التمييزية من مطالب اللجنة الوطنية للمرأة

رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة فرع/ عدن – قبلة محمد سعيد ، قالت: (اللجنة الوطنية للمرأة سعت منذ فترات سابقة من أجل تعديل كثير من القوانين التمييزية ضد المرأة، وقدمت بعض المشاريع للتعديلات القانونية الخاصة بالمرأة ومنها القانون رقم (25) لسنة 1991م حول سن التقاعد (60) للرجل و(55) للمرأة ، وأن يكون هناك مساواة في سن التقاعد للرجل والمرأة على أن يكون اختيارياً للمرأة ، إضافة إلى مشروع بتعديل قانون العمل وتعديلاته التي أقرها مجلس النواب أيضاً مؤخراً والذي ينص على أنه يحق للعاملة الحامل أن تحصل على إجازة وضع بأجر كامل مدتها سبعين يوماً وكذا عدم جواز تشغيل المرأة العاملة أثناء فترة الوضع بأي حال من الأحوال .. وقد تم الإسراع بدراسة التعديلات القانونية الخاصة بالمرأة بناءً على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح الذي قضى بتشكيل لجنة من وزارة الشؤون القانونية واللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن وعدد من جهات الاختصاص .. وطبعاً نحن نرى أ، ذلك يعطي للمرأة فرصة المساواة مع الرجل في كثير من الاستحقاقات التي ربما تلغى عنها في حالة تقاعدها مبكراً.

نادية محمد قائد

اتحاد نساء اليمن طالب بالتعديلات

وكان لنا لقاء أيضاً مع الأخت نادية محمد قائد – الأمين العام لاتحاد نساء اليمن فرع عدن – التي تحدثت إلينا قائلة: (تقدم اتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة بالمطالبة بالتعديلات القانونية التمييزية التي أجحفت في حق المرأة اليمنية وقد لقيت هذه المطالبات استجابة كبيرة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – الذي وجه الحكومة بدراستها وإحالتها إلى مجلس النواب للمصادقة على تعديلها حسب القانون والدستور وما نصت عليه الشريعة الإسلامية ، حيث صادق مجلس النواب على تعديلات القانون التأمينات والمعاشات وكذا على قانون العمل .. كما حدد سن التقاعد للمرأة والرجل (60) عاماً معاً وإن وصلت المرأة إلى سن (55) وخدمة (35) عاماً فبالإمكان تخييرها بين المواصلة إلى عمر (60) أو الاكتفاء حسب ما نص عليه القانون بـ (55) عاماً وخدمة (35) عاماً ، وكذا الاستفادة من المعاش التقاعدي حيث نص القانون على أنه بإمكان الزوج ضم المعاش التقاعدي للزوجة وكذا ضم الزوجة المعاش التقاعدي للزوج .. كما نص القانون على أنه لا يحق للزوج ضم المعاش التقاعدي إلا لزوجة واحدة في حالة كان لديه عدة زوجات ، وكذا بالنسبة لقانون العمل بمنح المرأة الحامل إجازة وضع مدتها (70) يوماً وإضافة (20) يوماً في حالة وضع توأم أو أولادة متعسرة كما نص القانون على أنه على أصحاب العمل عملية التنمية الشاملة ومن غيرها لا يمكن لمجلة التنمية أن تسير ، ونتمنى الموافقة على بقية القوانين المرفوعة خاصة قانون العقوبات الجنائية، كما أننا نود الإشارة هنا إلى أن المرأة اليمنية حصلت على حقوقها القانونية أكثر من أخواتها النساء في الدول المجاورة وهذا جانب مشرف لنساء اليمن على مستوى الجزيرة العربية، ومن خلال هذا اللقاء معكم أتقدم إلى جميع نساء اليمن من أجل الاستمرار في المشاركة الفعالة طالما كانت هناك استجابة والتفاتة طيبة ودائماً من الحكومة والقيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الداعم دائماً لقضايا المرأة لتمكينها من يمثلهن ، خاصة المرشحات اللاتي سوف يتقدمن للترشيح ، لنعمل على توصيلهن إلى مواقع صنع القرار حيث تناقشت القوانين والتشريعات التي تتعلق بالمرأة ولنعمل على مناقشتها – نحن النساء – كوننا المعينات بالأمر ولا ننتظر من غيرنا أن يناقشها بدلاً منا من خلال وجودنا في البرلمان والشورى.

شيخة أحمد ناصر

قبلة محمد سعيد

نادية اغبري

المرأة بعد سن (55) .. عمالة فائضة

الأخت شيخه أحمد ناصر – تربوية – تقول: (من المعروف أن المرأة العاملة تبذل جهوداً كبيرة أثناء فترة عملها تتطلب جهوداً كبيرة مثل التربية والتعليم والصحة ولذلك فهناك نساء كثيرات يرغبن في التقاعد في سن مبكرة وأرى أن المرأة بعد سن (55) سوف تصبح في كل الأحوال عمالة فائضة أو بطالة مقنعه ، ومع المرأة في ظروف مهيأة تمكنها من الاستمرار إلى ما بعد (55) سنة لكن ذلك قد يعيق أخريات من الأجيال التالية في عملية الحصول على الوظيفة أو الترقية.

فاطمة يسلم

وترى هويدا عبدالله – وكيلة أنشطة مدرسية – أن القانون الخاص بالتأمينات والمعاشات المتعلق بخيار النساء للتقاعد عند سن (60) عاماً لايخدم المرأة كثيراً لأن المرأة ليست كالرجل – كما تقول – في عمل سنوات الخدمة نتيجة لخصوصيتها البدنية ، وتضيف قائلة: (المرأة عاملة وربة بيت في الوقت نفسه وهي بطبعها تبذل جهوداً أكبر في عملها وهذا بالتأكيد يأتي على حساب صحتها إذا لم تتقاعد في سن مبكرة.

الأخت نجاة محمد ناصر – تربوية متقاعدة – تقول: (أرى أن هناك شريحة واسعة من النساء في مجالات عمل مختلفة تتمنى أن يظل سن التقاعد كما هو ، لأن المرأة عادة ما تتعب بسرعة وترغب في الراحة بعد أن بذلت جهوداً كبيرة في عملها ، لكن مع ذلك فهناك بعض النساء مع تعديل القانون خاصة المرأة التي تعمل في المجال الأكاديمي في الجامعات).

نجاة محمد ناصر

تقاعد المرأة مبكراً يعني حصولها على معاش تقاعدي أقل

د/ سهير علي أحمد وأستاذ القانون العام المساعد – كلية الحقوق تؤكد أن القانون حين حدد سن التقاعد للمرأة بـ(55) سنة، كان ذلك بحجة أن المرأة تتعرض للشيخوخة سريعاً لأسباب فيسولوجية ، لكن ذلك – كما تقول – قد حرم المرأة من أن تحصل على معاش تقاعدي مساوي للرجل ، وتضيف د/ سهير قائلة: (المرأة عند تقاعدها في سن الـ (55) تحصل على معاش تقاعدي أقل من الرجل بفارق خمس سنوات من حيث العلاوات السنوية والترقية الوظيفية لهذا يحصل الرجل على معاش تقاعدي أعلى لأنه سوف يتقاعد عند سن (60) سنة، فلو فرضنا أن رجلاً وامرأة توظفاً في عام واحد وكان تقاعد المرأة قبل الرجل بخمس سنوات ، فخلال الخمس سنوات هذه سوف يحصل الرجل على علاوات سنوية وترقيات وغيرها وبهذا يكون معاشها التقاعدي أقل من المعاش التقاعدي للرجل لذلك فإن هذا التعديل (سن التقاعد الإلزامي للرجل والمرأة 60 سنة واختياري للمرأة 55 سنة) هو في صالح المرأة ، لأنه لن يكون هناك تمييز ضدها في هذه الناحية ، والمسألة اختيارية للمرأة التي قد تشعر أنها غير قادرة على مواصلة عملها .. لكن هناك نساء قادرات على الاستمرار) المحامية أثمار علي منصور قالت: (تعديل المادة القاضية برفع أحد الأجلين الخاص ببلوغ المرأة سن المعاش (60) عاماً كان ذلك ثمرة جهود حثيثة قامت بها المرأة مطالبة بحقها بالعدالة أسوة بأخيها الرجل حيث تم رفع هذا النص بمعية نصوص تمييزية أخرى إلى مجلس النواب من قبل اللجنة الوظيفة للمرأة.. ويعتبر هذا التعديل من حقوق المرأة حيث إنها تقضي معظم سنوات حياتها في التحصيل العلمي حتى تصل إلى أعلى المراتب العلمية وتصل إلى قمة عطائها).

سياسة التوظيف الحالية تستدعي التعديل

الأخت / فاطمة يسلم – مديرة إدارة تنمية المرأة بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل – تحدثت إلينا قائلة: (نحن مع القرار في إطار سياسة التوظيف الحالية فهو قرار صائب في ظل الوضع الحالي من انتشار ظاهرة البطالة، فقد تحصل المرأة على وظيفتها وعمرها (40) سنة، وهذا يستدعي أن تكون رغبتها في فترة أطول للحمل قبل التقاعد ، لكن مع ذلك فالقرار الأول والأخير يرجع للمرأة العاملة ذاتها ، ومادام الأمر اختيارياً فهي قد تستمر إذا وجدت نفسها مازالت قادرة على العطاء وقد تتوقف إذا لم تستطيع ذلك).

وهذا ما أكدت عليه الأخت/ نادية محمد ناجي – اختصاصية اجتماعية التي قالت: (هناك كثيرات من اللاتي قد يحصلن على وظائف وقد قارب عمرهن الثلاثين أو أكثر ، وهناك من قد لاتساعدها ظروفها في إتمام الدراسة وتكتفي بشهادة الثانوية العامة. بعدها قد تتمكن من مواصلة دراستها ، فتحتسب فترة دراستها ضمن الخدمة لكنها لا تحتسب ضمن الراتب بمعنى أن المرأة تتقاعد وعمرها مثلاً لم يتعد الـ (55) سنة ولكن خدمتها مقتطعة منها فترة الدراسة التي لم تستفد منها مادياً ، والأصعب في الأمر أن المرأة تكون قادرة على العطاء وقد اكتسبت المهارة الكافية في مجال عملها، ثم يطلب منها أن تعود إلى البيت (الإحالة للتقاعد) ، لكن مع ذلك هناك نساء يرغبن في التقاعد مبكراً.

الأخت/ نجيبة عبي – معلمة – تقول: (يعتبر هذا القرار جيداً بالنسبة للتعيينات الوظيفة الجديدة التي تتأخر عدة سنوات بعد الانتهاء من الدراسية، ولكن أنا أرى أن سن التقاعد (60) سنة تعتبر كبيرة بالنسبة للنساء وذلك نتيجة لظروف المرأة من حيث تحمل المسؤولية في البيت والعمل مما يضعف صحتها ويجعلها غير قادرة على مواصلة الخدمة فتضطر إلى التقاعد عند بلوغ سن (55) سنة، مهما بلغت مدة خدمتها).

لصاحبة الشأن سلطة اتخاذ القرار

بما أن مشروع تعديل القانون بشأن سن تقاعد النساء اختياري وليس إلزامناً .. فالأمر أو وأخيراً عائد إلى صاحبة الشأن وهي الوحيدة التي تمتلك سلطة اتخاذ القرار، إما بالاستمرار إذا كانت قادرة على ذلك أو التوقف في حالة وجدت صحتها لا تتحمل المزيد من الجهود.

كونها مسؤولة أيضاً عن أسرة، لذلك فهي حين تصل إلى سن معينة نجدها تعاني من تدهور في صحتها ، خاصة إذا كانت تعمل في إحد المجالات التي سياسياً واقتصادياً اجتماعياً – أن يكون لهن دور إيجابي في الانتخابات القادمة للبرلمان عام 2009م للإدلاء بأصواتهن والذهاب إلى مراكز الاقتراع لانتخاب تحديد موقع للصلاة للمرأة العاملة ونحن نقع علينا مسؤولية متابعة تلك التعديلات وتطبيقها على أرض الواقع العملي.. بالمرأة شريكاً فعالاً في

مع الأحداث

د. أحمد عبد الملك

سؤال المليار: "لماذا يكرهوننا"؟

أشار استطلاع للرأي العام أجري في 2006 على عينة من شعوب غير إسلامية في ثماني دول، عما إذا كانوا يربطون بين سلسلة من خصائص الاتجاهات الإيجابية والسلبية لدى المسلمين. كما طُرحت نفس الأسئلة على المسلمين في عشر دول حول موقفهم من الغربيين. والدول غير المسلمة المعنية هي: بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والولايات المتحدة إضافة إلى روسيا والهند ونيجيريا -التي فيها مسلمون ومسيحيون على رغم أن الغالبية مسلمة. أما الدول المسلمة قد كانت: مصر واندونيسيا والأردن وباكستان وتركيا ونيجيريا إضافة إلى عينات من المسلمين في كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا. وكانت نتائج الاستطلاع كالتالي:

وجهة نظر غير المسلمين تجاه المسلمين في مسألة العنف:

فقد أجابت النسب التالية حسب الترتيب بالتأكيد على مقولة: "نعم المسلمون عنيفون.٪73 في نيجيريا، و٪67 في الهند. و٪41 في فرنسا، و٪32 في بريطانيا. هذا في حين كانت إجابات غير المسلمين تجاه المسلمين في مسألة الغطرسة والتكبر، بنسب دالة لمن وافقوا على القول: "نعم المسلمون متغطرسون متكبرون"، في ذات الدول على النحو التالي: ٪58 في الهند و38 ٪ في فرنسا، و٪35 في أميركا، و28 ٪ في ألمانيا.

وليس هذا كل ما في الجعبة، إليكم الآن وجهة نظر غير المسلمين تجاه المسلمين في مسألة الأخلاق: ففي الهند وافق 60 ٪ على عبارة "نعم العرب غير أخلاقيين". ونالت نفس العبارة موافقة 21 ٪ في إسبانيا. و18 ٪ في فرنسا. و16 ٪ في بريطانيا.

وبالمقارنة فإن وجهة نظر المسلمين تجاه الغربيين في مسألة الأنانية حملت النسب التالية: 81 ٪ في إندونيسيا وافقوا دون تحفظ على عبارة: "نعم الغربيون أنانيون. في حين وافق عليها 73 ٪ في الأردن، و54 ٪ في باكستان. بل إن نسبة ٪50 من مسلمي إسبانيا وافقت على العبارة ذاتها.

وإذا ما حاولنا قراءة حزمة الأرقام أعلاه بصورة عقلانية، نجد أن الدول التي تلتصق بالإسلام ولها مصالح وثيقة بالدول الإسلامية، مثل الهند وفرنسا، قد سجلت معدلات كبيرة في النظرة السلبية تجاه المسلمين. في حين نجد دولا مثل بريطانيا -قد سجلت في مسألة الأخلاق- فقط 16 ٪، بينما سجلت الهند 60 ٪. وفي مسألة الشرف والإخلاص -التي وردت في الاستطلاع- نجد أن روسيا سجلت 22 ٪ وأميركا 24 ٪. وعلى الجانب الآخر نجد دولا إسلامية مثل إندونيسيا قد سجلت في مسألة أنانية الغربيين 81 ٪؛ والأردن 73 ٪ وباكستان ٪54 وهي معدلات عالية!

ونخلص من هذه القراءة السريعة لأرقام الاستطلاع إلى أن البيئة لعبت دوراً كبيراً في تشكل رأي عام سلبي ضد المسلمين، ومن ذلك نجد أن السكان المسلمين في البلاد الأوروبية والآسيوية (فرنسا وألمانيا والهند) قد لعبوا دوراً مهما في تشكل الرأي العام في تلك البلدان، مع الإقرار بتأثر غير المسلمين -في الهند- بقضية كشمير بين الهند وباكستان، وحالة العداء التي تجتم تلك النسب السلبية العالية ضد المسلمين في الهند تحديداً.

أما في الدول الغربية، فإن الممارسات السلبية التي يقوم بها المسلمون وعاداتهم الغريبة عن تلك المجتمعات -وخصوصاً أن جل المسلمين هناك من الطبقة العاملة التي لم تنل تعليما عالياً أو تعرفت على خصال الشعوب المتطورة، ناهيك عن الظروف الاجتماعية والحياتية للمسلمين حيث يعيش بعضهم في مجمعات وظروف تفتقد أدنى مستويات الحياة الغربية، ناهيك عن تصرفات بعض المسلمين في إغراء نساء تلك البلدان بالزواج، وبعد حصولهم على الجنسية يتركون المرأة ويذهبون إلى أخرى!

ونعترف بأن الإعلام له دور في تشكيل الرؤى والمواقف السلبية ضد المسلمين -خصوصا بعد "غزوات" المسلمين المؤسفة على الحياة في أميركا في 11 سبتمبر. ولكن مع هذا، ظهرت النسبة العدائية متدنية في الولايات المتحدة (35 ٪) فقط مقابل 58 ٪ في الهند و38 ٪ في فرنسا حول مسألة الغطرسة والتكبر. أما نسبة مسألة الأنانية التي أظهرها الاستطلاع لدى المسلمين تجاه الغرب، فقد كانت كبيرة جدا (81 ٪ إندونيسيا و73 ٪ في الأردن و54 ٪ في باكستان و50 ٪ بين مسلمي إسبانيا)، وهنا يبرز الخلل في فهم واستيعاب الشعوب الإسلامية لمسألة التفاهم مع الغرب، أو حوار الآخر الذي يطرح حالياً في المحافل الدولية. فتلك الفئة من المسلمين ترفض الاتصال بالآخر "الكافر" وترفض أي حوار معه، من الأساس!

فالمسلمون يرون في الغرب صورة المستعمر القديم الجديد! الذي سلب خيرات البلاد وتركها "بلقعا" في بعض الدول! لكنهم يتناسون أن "الاستعمار" نفسه هو الذي شق الطرق، ونقب عن البترول، وأتى بخبرات استخراج المياه إلى الصحاري القاحلة. وجاء بآلات الحراثة المتطورة السريعة، وجاء بالطب الحديث والأمصال ضد الأمراض في تلك الدول المكتظة بالسكان، بل وساهم في إنشاء التعليم الحديث وأشكال الحياة العصرية. في ذات الوقت -وهذه حقيقة- فإن الاستعمار هو الذي نصّب حكاما -في بعض الدول- أساءوا لشعوبهم مثل ماركوس الفلبين وشاه إيران. وفي أميركا اللاتينية مثل بينوشيه وغيره!

إلا أن مشكلة العداء الأساسية لدى المسلمين ضد الآخر الغربي خاصة تتمحور في دعم الولايات المتحدة والغرب لإسرائيل التي تغتصب الأرض وتمارس الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، كما تحتل أراضي مقدسة لدى المسلمين مثل القدس الشريف. وكذلك استئثار تلك الدول بالقوة والتكنولوجيا الحربية وبما يدعم غطرستها، إضافة إلى تدخلها في بعض الدول مثل العراق، وسيطرتها على قرار السلم والحرب في العالم كله. وكذلك ما يطرح في الأدبيات السياسية "احتلالها" لمنابع النفط!؟

هذه هي مبررات ودواعي العداء للغرب والولايات المتحدة من قبل المسلمين. كما أن المسلمين يربطون ما يجري في العراق بما جرى في بلدان أخرى مثل فيتنام وكوريا واليابان، وهذا بلور مفهوما سلبيا في الذاكرة الإسلامية من خلال ما جرى في الحرب العالمية الثانية، والأحداث التي وقعت بعدها مثل "سايكس- بيكو" أو اتفاقيات كامب ديفيد!

وحيث إن العالم كله يتجه حاليا نحو السلام، ووضع الحروب جانبا، فإن على الولايات المتحدة أن تأخذ نتائج ذلك الاستطلاع وغيره في الحسبان لتقديم صورة جديدة لها في العالم الإسلامي. ولتكون تلك الصورة مدعاة وسببا لعلاقة أوثق تقوم على المصالح، ولكن لا تتعدى ذلك إلى أنماط الهيمنة أو التدخل في مصير الشعوب، بل وعدم دعم أنظمة حكم لا تحترم حقوق الإنسان، أو تهدر كرامته!؟

عن / صحيفة (الاتحاد) الإماراتية

بكل الاتجاهات

كاثلين تيرنر تعتذر لنيكولاس كيدج عما ورد عنه في مذكراتها

كاثلين تيرنز

نيكولاس كيدج

لندن/14أكتوبر/رويترز:

حصل الممثل الأمريكي نيكولاس كيدج أمس الجمعة على اعتذار وتعويض من الممثلة الأمريكية كاثلين تيرنر بسبب ما ورد في سيرتها الذاتية عن تعرضه للاعتقال مرتين بسبب القيادةوهو مخمور وعن سرقته لكلب من نوع تشيواوا.

ولم يحضر أي من النجمين اللذين مثلا معا من قبل لمحكمة لندن العليا لسماع الحكم الذي يمثل نهاية لدعوى كيدج بالسب والقذف ضد تيرنر والدار التي نشرت سيرتها الذاتية (هيدلاين بابليشنج جروب) وصحيفة ديلي ميل التي نشرت جزءا من كتابها.

وقال سايمون سميث محامي كيدج أمام المحكمة إن فقرات السب والقذف المسيئة في السيرة الذاتية لتيرنر التي صدرت بعنوان «أرسل لنفسك وردا» (send yourself roses) نشرت في الديلي ميل وموقعها على الانترنت تحت عنوان "لماذا ابغض بيرت رينولدز ونيكولاس كيدج."

واستندت تيرنر (53 عاما) في سيرتها الذاتية إلى تجربتها مع كيدج حين مثلا معا فيلم (بيجي سو تزوجت) peggy sue got married.

وقالت تيرنر في كتابها إن كيدج "اعتقل مرتين للقيادة وهو مخمور واعتقد.. لسرقة كلب. وجد كلبا من نوع تشيواوا الذي يحب فخبأه في سترته."

وقال سميث إن تلك المزاعم كاذبة وإنها "أضرت بسمعة موكله المهنية والشخصية."

وأضاف إن تيرنر ودار النشر والصحيفة قبلوا بالحكم بان المزاعم لم تكن صحيحة وأنهم سيتحملون مصاريف القضية التي أقامها كيدج (44 عاما) كما سيقدمون أيضا تبرعا "سخيا" لجمعية خيرية.

الإفراج عن ناعومي كامبل بكفالة بعد إنزالها من طائرة

عارضة الازياء ناعومي كامبل

لندن/14أكتوبر/رويترز:

قالت مصادر أمنية بريطانية أمس الجمعة إن عارضة الأزياء ناعومي كامبل أفرج عنها بكفالة على ذمة التحريات الجارية بشأن التسبب في حدوث إزعاج على متن طائرة بمطار هيثرو.

ورافقت الشرطة البريطانية كامبل (37 عاما) لدى إنزالها من طائرة متجهة إلى الولايات المتحدة أمس الاول بعد استدعاء الشرطة. وكان القي القبض على الراكبة للاشتباه في اعتدائها على ضابط شرطة وأفرج عنها في وقت لاحق بكفالة على إن تعود في أواخر مايو أيار.

قالت شرطة سكوتلاند يارد في بيان «أفرج عنها بكفالة بعد منتصف الليل بوقت قصير على أن تعود بموجب شروط الكفالة.»

وكانت كامبل على متن رحلة للخطوط الجوية البريطانية متجهة إلى لوس انجليس عندما وقع الإزعاج.

وقالت الناطقة باسمها إن إحدى حقيبتيها اللتين أدخلتهما على متن الطائرة فقدت.

وقالت «قررت الخطوط الجوية البريطانية تسوية الأمر بالإصرار على تركها للرحلة ثم استدعت الشرطة لإخراجها بالقوة من على متن الطائرة،»واقتيدت إلى مركز شرطة هيثرو وأفرج عنها بكفالة. والى ألان حسب مبلغ علمنا فان الخطوط البريطانية فشلت في تقديم أي توضيح بشأن السبب وراء فقدان حقيبتها في صالة خمسة (بمطار هيثرو).»

وتعاني الخطوط الجوية البريطانية منذ فترة من مشاكل بسبب الأنظمة التكنولوجية الحديثة التي تستخدمها لوضع الأمتعة على متن الطائرة ونقلها في الصالة الجديدة التي تكلفت 4.3 مليارات جنيه إسترليني (8.6 مليارات دولار).

وألغيت مئات الرحلات وفقدت عشرات الآلاف من الحقائب متسببة في خسائر قيمتها 16 مليون جنيه إسترليني تحملتها الشركة منذ افتتاح الصالة في الشهر الماضي.

بعد قرار مجلس الوزراء رقم 80 لعام 2008م بشأن تشكيل لجنة حوض دلتا أبين وتحديد اختصاصاتها ونطاق عملها الجغرافي، وبعد أن وقفت اللجنة في اجتماعها التأسيسي الأول أمام القضايا المدرجة في إطار مهامها وواجباتها واستخلصت الأهداف والمسؤوليات أصبحت اللجنة رسمياً مسؤولة أمام الأجيال المتعاقبة والمستفيدة من المخزون المائي في حوض دلتا أبين وعليها أن تكون على قدر تلك المسؤولية باعتبارها المرجعية المحلية في مجال الإشراف والرقابة على تنظيم الإدارة وتطوير استغلال وتنمية الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف او التلوث

عبدالله بن كده

مهام لجنة حوض دلتا أبين

من خلال توجيه الجهود الرسمية الشعبية لتحقيق الإدارة المتكاملة والمستدامة لهذه الموارد في الحوض على أن يتم ذلك متوافقاً مع أهداف التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والخطط المائية، وان تضطلع اللجنة بدور فاعل فيما يتعلق بحفر الآبار في النطاق الجغرافي للحوض وتنظيم ذلك وفق الأسس والمعايير العلمية التي لا تؤثر على مخزون المياه في الحوض والحد من استنزاف المياه والإشراف على إنشاء السدود التحويلية والحواجز المائية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومراقبة أنظمة تشغيلها لتجنب الآثار الضارة على الموارد المائية والصحة العامة والبيئة.

وفي الجانب الإرشادي والتوعوي على اللجنة العمل مع أفراد المجتمع في نطاق الحوض الجغرافي المحدد بمديريتي زنجبار وخنفر وجزء من مديرية سرار، ونشر ثقافة الحفاظ على الموارد المائية وما يسببه الاستنزاف من أضرار وإخلال بالتوازن الطبيعي، وكيفية التعامل مع الأسمدة والمبيدات المستخدمة في الزراعة وتعريف مستخدميها بالخطر الجسيم الذي تسببه على المياه والبيئة وتوجيه أفراد المجتمع المستفيدين من مصادر المياه الطبيعية ومشاريع المياه والصرف الصحي لتنظيم أنفسهم في جمعيات أو لجان أو مشاريع بهدف المشاركة الشعبية في إدارة الموارد المائية وتمويل إدارة مشاريع أو منشآت المياه والري على أن تقوم اللجنة بالإشراف والمتابعة والتنسيق وتزويدهم بالمعلومات الفنية المائية التي تخلق لديهم الوعي الكامل في المشاركة من خلال برامج التدريب والتأهيل وحملات التوعية وتبادل المعلومات مع المستفيدين من مياه حوض دلتا أبين باعتبار المسؤولية عامة والجميع مشتركون في المياه في السلطة والمجتمع، ولهذا كان تشكيل اللجنة - متضمنة قيادة المحافظة والجهات المسؤولة عن المياه والأمن والزراعة والبيئة والري والإعلام ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات وشخصيات اجتماعية - من أجل تعزيز الشراكة المجتمعية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الرامية إلى الحافظ على مخزون المياه في حوض دلتا أبين وتنظيم عملية استخدام المياه فيه على أسس وقوانين محددة.

وتأتي أهمية الاستفادة من خبرات واستشارات الآخرين من خلال مساعدة المنظمة الألمانية للتعاون الفني «GTZ» المتمثلة في مشروع الإدارة المتكاملة للمصادر المائية، والتنسيق والمساعدة للجهات ذات الصلة بالمياه لتكامل المهمة وحشد الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة من تشكيل لجنة حوض دلتا أبين.